جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الخلاف اللُّغَويّ بين أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة (من الدورة الأولى ١٩٣٤م حتى الدورة الحادية والثمانين ٢٠١٥م)

رسالة مقدّمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل

شهادة الماجســـــتير في اللغة العربيـــــة وآدابها / اللغة

من الطالب

فؤاد عبدالله عمران

بإشراف

أ.م.د. محمد صالح ياسين

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

الفصل الأول

الخلاف في المسائل الصرفيّة

أولًا: أبواب الفعل الثلاثي: (ضبط عين الفعل المضارع من الماضي الثلاثي مفتوح العين)

ثانياً: صوغ بناء (انْفَعَل) من (فَعَلَ) اللازم.

ثالثاً: التأنيث:

١- تأنيث الصفة في الألقاب والوظائف.

٢- إلحاق تاء التأنيث بـ(فَعَال) صفة لمؤنث.

٣- صيغة (فَعْلَان) تأنيثها بالتاء وجمعها جمع سلامة.

رابعاً: جواز صوغ اسم الفاعل على وزن (فَاعِل) من الثلاثي اللازم مضموم العين ومكسورها.

خامساً: إلحاق صيغة (مَفْعَل) بأوزان الرباعي المزيد واسم المفعول منه (مُمَفْعَل).

سادساً: اسم المصدر مدلوله وضابطه.

سابعاً: النسب:

١- جواز النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة.

٢- النسب إلى المثنى بتمامه.

٣- جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام بلا حذف.

ثامناً: زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير.

أولًا: أبواب الفعل الثلاثي:

(ضبطُ عينِ المضارعِ من الماضي الثلاثي المفتوحِ العينِ):

إنَّ للفعلِ الثلاثيّ المجردِ ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) ولـ(فَعَلَ) وحدها ثلاثةُ أبواب في المضارع وهي: (يَفْعُل)، و(يَفْعِل)، وهما الأصلُ فيه، وأمَّا (يَفْعَل) بفتح العينِ فهو فَرْعٌ فيهما؛ لأنَّهُ مُقيدٌ بطبيعةِ الحروفِ المكوِّنَةِ لبناءِ فِعلهِ، فشرطُهُ أنْ تكونَ عينُهُ أو لامُهُ واحدًا مِنْ حروف الحلقِ الستة وهي: (الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء). ويُعَدُّ بناءُ (فَعَلَ) من أبنية الأفعال السماعيةِ التي لا تخضعُ لضابطٍ معينٍ[١].

وحاولَ مجمعُ القاهرةِ إيجادَ ضوابطَ مُطّرِدَةٍ تحكمُ أفعال بناءِ (فَعَلَ) وتُعَيِّنُ أَبوابَها، فقدَّمَ الدكتورُ محمد حسن عبد العزيز (عضو مجمع القاهرة) بحثًا، رأى فيه جوازَ الضمِّ والكسرِ في الفعلِ المضارعِ من (فَعَلَ) وهو مُطَّرِد فيه إلَّا الأفعال التي عينُهَا أو لامُهَا حَرفٌ حَلقِيٌ، ولم يُعرفْ فيه الضَّمُّ أو الكسرُ؛ لأَنَّه يكونُ مفتوحًا دائمًا، وبهذا الضابط نكون قد تجاوزنا صُعُوبة معرفة أبواب (فَعَلَ)، وتيسرَتْ أمام الدارسينَ، واحتج لرأيه بأمورٍ وهي كما يأتي[٢]:

١. إنّ السبب الذي جَعَلَ أبواب الفعلِ على وزنِ (فَعَلَ) لا تخضعُ للاطرادِ، هو اختلافُ اللهجاتِ العربيةِ في اشتقاقِ المضارع من الماضي، كقولِهِ تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾[الأعراف: ١٩٥]، فقد قُرِئَ الفعلُ (يبطش) بضمِّ الطاءِ

---

[١] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي: ١/٧٠-٧١، و١١٧.

[٢] بحث الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان (أبنية الفعل الثلاثي المجرد)، ينظر: في أصول اللغة: ٤/١٢-١٦.

وكسرِهِ؛ لأنَّهما لغةٌ فيه، فأمَّا (يبطُش) بالضم فهي لغة تميم، وأهلُ الحجاز يكسرونَ الطاء (يبطِش)[١].

٢. إنّ هذه اللغاتِ لا يجوز اختيارُ واحدةٍ وتركُ الأُخرى، وهذا ما أكَّدَهُ ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)؛ لأنَّ في هذا الأمر نقضًا لمذهب العربِ والنحويين، فليس (يَفْعُل)، أو (يَفْعِل) أحدهما أولى مِنْ الآخر؛ فهما لغتان متساويتان في القياس[٢].

٣. إنّ ما جاءَ عن ابن يعيشٍ (ت ٦٤٣هـ) يُؤكِّدُ رأي ابن درستَويه، ويَصُبُّ في المعنى نفسِهِ، إذ أكَّدَ أنّ الفعلَ المضارعَ مكسورَ العينِ أو مضمومَهَا لا يمكنُ اختيار أحدهما على حسابِ الآخر، وهذا كلُّهُ يجعلنا بالخيارِ في الأفعال المضارعةِ المأخوذة من (فَعَلَ) بضمِّ العينِ أو كسرِها ما عدا ما كان عينُهُ أو لامُهُ حَرفًا حَلقيًا[٣].

وقد قدَّم الأستاذ محمد شوقي أمين (عضو مجمع القاهرة) مذكرةً أكَّدَ فيها جوازَ ضمِّ عينِ الفعلِ المضارعِ أو كسرِهَا المأخوذة من (فَعَلَ) واحتجَّ لرأيه بأمورٍ نذكرُ منها ما يأتي[٤]:

١. إنّ أبا زيدٍ (ت٢١٥هـ) وبعدَ أنْ جَاهَدَ في محاولةٍ لَهُ في ضبطِ عين الأفعال المضارعةِ من (فَعَلَ)، وبعملٍ ميداني قام به وهو يَسألُ القبائلَ العربية ويسمعُ من ابنائها، فلم يستطعْ إيجادَ ضابطٍ يَحكمُ من خلالِهِ بضَمِّ عينِ الفعلِ المضارعِ أو كسرِهَا، لذا أطلقَ حكمًا بجوازِ ضَمِّ عين (يَفْعل) وكسرها المأخوذ من (فَعَلَ)، مستثنيًا ما اشتهرَ مِن

---

[١] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٢٧/٩، والاشتقاق لفؤاد حنا طرزي: ٣٧.

[٢] ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٥-٣٦.

[٣] ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٧-١٥٣.

[٤] في تصريف الأفعال ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين (مذكرة) الأستاذ محمد شوقي أمين، ينظر: في أصول اللغة: ٢٠/٤-٢٢.

الأفعال بالضَمِّ أو الكسرِ مثل: (دَخَلَ يَدْخُلُ) و(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وما كانتْ عينُهُ أو لامُهُ من حروفِ الحلقِ فقياسُهُ الفَتْحُ[١].

٢. إنَّ عددًا من النحاة كالمبرد (ت ٢٨٥هـ) وأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) قد جَوَّزوا ضمَّ العينِ وكسرهَا في (يَفْعل) المأخوذة من (فَعَلَ) مفتوحُ العينِ[٢].

٣. لقد قدَّمَ الخُضَرِيُّ (ت١٢٨٧هـ) ضوابطَ تحكمُ أبواب (فَعَلَ) في المضارعِ يمكنُ اعتمادُها لمعرفةِ أبوابها، وهي: إنَّ الفعل الماضي المجرد مفتوحَ العين يكونُ القياسُ في مضارعه بكسرِ العين أو ضمها، مثل: نَصَرَ يَنْصُرُ، وضَرَبَ يَضْرِبُ، أمَّا الفعل الذي لم يشتهرْ فيه الضمُّ أو الكسرُ، فأنت بالخيار في ضمِّ عينِهِ أو كسرِهَا، ويستثنى مِنْ ذلكَ ما كانَ حلقيَّ العينِ، فعندها سيكونُ القياسُ فيه فتحُ العينِ في المضارع، مثل: سَأَلَ يَسْأَلُ، ويجبُ كَسْرُ عينِهِ إذا كان يائيَّ العينِ في المضارعِ، مثلُ: رَمَى يَرْمِي، ويجبُ ضَمُّ عينهِ إذا كان واوي العينِ أو اللامِ مثل: باعَ يبيعُ، وقَالَ يَقُولُ، ودَعَا يَدْعُو[٣].

وخالفَ الأستاذ مصطفى مرعي (عضو مجمع القاهرة) رأي الباحثينِ الدكتور محمد حسن عبد العزيز، والأستاذ محمد شوقي أمين، ورأى إبقاء الأمر على ما هو عليه أفضل؛ لأَنَّ لجنةَ الأصول لم تأتِ بتيسير مقبولٍ بل العكسُ من ذلك، إذ إنَّها عَقَّدَت هذا البابُ وصَعَّبَتْهُ أكثر[٤].

---

[١] ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: ٣٥-٣٦، والمزهر: ١/٢٠٧-٢٠٨.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢/١٠٩-١١١، والمسائل الحلبيات: ١٢٠-١٢٢.

[٣] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/١٨٤.

[٤] ينظر: في أصول اللغة: ٤/٢.

وردَّ عليه الأستاذ محمد شوقي أمين، بأنَّ التيسير الذي تُقَدِّمه لجنة الأصول ليس تيسيراً مبتدعًا منها، والغَرَضُ مِنهُ، هو تسهيلُ القواعدِ المدرسية على الطلاب والتي تُثقِلُ كاهلَهُم في معرفةِ بابِ الفعلِ، والتي جعلَتْ ضَبْطَ عينِ الفعلِ المضارعِ مقصورًا على السماعِ[١].

وقد وافقَ مجمعُ القاهرة على قرار لجنة الأصول، الذي ينصُّ على ما يأتي: **((يجوزُ في (فَعَلَ) مفتوحُ العينِ ضَمُّ عين مضارعِهِ وكسرها باستثناء:**

١. ما شاع بين المتكلمين لا يكادُ يخطئون فيه.

٢. ما اشتهرَ من ألفاظ حَلقيَّةِ العينِ أو اللامِ بالفتحِ فالوجه فيهِ الفتحُ.

٣. ما كانَ لمعنى المغالبةِ، مثل خَصَّمْتُهُ فالباب فيه الضم.

٤. ما كان واويَّ الفاءِ كـ(وَعَدَ) أو يائيَّ العينِ واللامِ كـ(باعَ) ورَمَى، والمضعّفِ اللازمِ مثل حَنَّ فالبابُ فيه الكسرُ. وترى اللجنة: أولًا: ألَّا يُتَّبَعَ ذلك في تحريرِ المعاجمِ))[٢].

إنّ مجمعَ اللغة العربية في القاهرة بهذه الضوابط التي قدَّمها قد سَهَلَ كثيرًا في معرفةِ أبوابِ الأفعال المضارعة المشتقة من (فَعَلَ) مفتوحِ العين، ونستطيعُ أن نثبتَ ذلك وبطريقة إحصائية، فقد قدَّم الدكتورُ الطيبُ البكوش إحصائيةً بعددِ الأفعال المتواترة في الاستعمال اللغوي القديم، التي على وزن (فَعَلَ) والأفعالِ المضارعة المشتقة منها، إذ بلغ

---

[١] ينظر: في أصول اللغة: ٢/٤.

[٢] صدر في الجلسة التاسعة والعشرين من جلسات مجلس المجمع (١٥ فبراير ١٩٨١م) في دورته الثامنة والأربعين، وفي الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر المجمع من الدورة نفسها، ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا: ٤١.

عددُ الأفعال من (فَعَلَ) (٢٣٩١) وإنَّ هذا العدد يعادلُ ثلثي الأفعال العربية، والتي يبلغُ عددها (٣٧٠٠) فعل، والجدول الآتي يوضح عدد أفعال كل باب من أبواب (فَعَلَ)[١]:

الماضي		المضارع						
حركة العين	التواتر	الضمة	الفتحة	الكسرة	ضمة فتحة كسرة	**ضمة فتحة**	**ضمة كسرة**	**فتحة كسرة**
فَعَلَ	٢٣٩١	٨٠٢	٦٧٩	٥١٦	١٥	٦٠	٢٨٤	٣٥

كشفتْ هذه الإحصاءات أنّ مجمعَ القاهرة بإصدارِهِ هذا القرارِ قد سَهَّلَ معرفةَ كثيرٍ من أبواب الأفعال في المضارعِ، فإنَّهُ سَهَّلَ معرفةَ (٦٧٩) فعلًا وهو بابُ (فَعَلَ يَفْعَل) وهو ما كانتْ عينُهُ أو لامُهُ حرفًا حلقيًا، وسهل معرفة (٢٨٤) فعلًا وهي أبواب الأفعال التي يكون المتكلمُ فيها بالخيار في ضمِّ عين الفعلِ المضارعِ أو كسرِهَا، وهذه الأفعال وحدُهَا تكوّنُ ما نسبتُه (٣٩%) من مجموع أفعال هذا البناء. هذا إذا ما استثنينا بقيةَ الضوابط الأخرى التي أقرَّها المجمع، وهذا ما دفع المجمع إلى تأييد قرارِ لجنة الأصول، وذلك لتسهيل الأمر في هذه الأبواب على المتعلمينَ والدارسينَ، وبهذا يُرَدُّ اعتراض الأستاذ مصطفى مرعي على لجنة الأصول، بقولِهِ إنَّ اللجنة لم تأتِ بتيسير في هذه المسألة.

ثانيًا: صوغ بناء (انْفَعَلَ) مِن (فَعَلَ) اللازم:

أوجبَ اللغويونَ في المطاوعة أنْ تكونَ في الأفعال التي تفيدُ معنى المعالجة مثل: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)، وإنَّ الفعلَ الذي يؤدي هذا المعنى لابدَ فيه مِنْ أنْ يكونَ مُتَّعَدِّياً فـ(كَسَرَ) على وزن (فَعَلَ) وهو فِعْلٌ متعدٍ، ومثله أيضًا: أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ، ولكن جَوَّزَ ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنْ تَأتي المطاوعَةُ مِنْ الثلاثي، مثل: مُنْهَوي، ومُنْغَوي، فالأولُ مُطاوعٌ لـ

[١] التصريف العربي: ٨٥-٩١.

(هوى) بمعنى سَقَط، والثاني مُطَاوِعٌ لـ (غوى)، وهما فعلانِ لازمانِ وذهبَ ابن عصفورٍ: أنَّهما مثلُ قولِهِم: أَدْخَلْتُهُ فَانْدَخَل[١].

خطَّأ اللغويونَ القدماء قولهم: (انْفَسَد)، منهم الجوهري (ت٣٩٣هـ) فإنّه قالَ: ((**فَسَدَ الشيءُ فَسَادًا فهو فَاسِدٌ، ولا يُقَالُ انْفَسَد**))[٢]، والحريري (ت٥١٦هـ) أيضًا، فقال: ((**ويقولونَ: انضافَ الشيءُ إليه، وانفسَدَ الأمر عليه وكلا اللفظين مَعَرَّةٌ لكاتبٍ والمتلفظُ به إذ لا مساغَ لَهُ في كلامِ العربِ، ولا في مقاييسِ التصريف، وَوَجْهُ القولِ أنْ يُقَالَ: أُضيفَ الشيء إليه، وفَسَدَ الأمر عليه، ووجهُ العلة في امتناع انْفَعَلَ منهما أنَّ مبنى فَعَلَ المطاوعة المصوغ على انْفَعَلَ أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية كقولك سَكَبْتَهُ فانسَكَب**))[٣].

قدَّمَ الدكتورُ محمد رجب الوزير (عضو مجمع القاهرة) بحثًا إلى لجنة الأصول في مجمع القاهرة رأى فيه جواز صياغة (انْفَعَلَ) مُطَاوِعًا للفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعَلَ) مثل: انفسد وانضاف وغيرهما، واحَتجَّ لرأيه بالسماعِ عن القدماءِ والمحدثينَ، ويمكن أنْ نذكرَ منها ما يأتي[٤]:

---

[١] ينظر: المنصف: ٧١/١، والممتع الكبير في التصريف: ١٣٠-١٣١.

[٢] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (فسد): ٥١٩/٢.

[٣] درة الغواص في أوهام الخواص: ٢٢.

[٤] صوغ بناء (انفعَل) من (فَعَلَ) اللازم في مثل انضاف الشيء إليه وانفسد الأمر عليه (بحث)، د. محمد رجب الوزير قدَّمه إلى مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين(٥ مارس٢٠١٢)، ينظر: محاضر جلسات الدورة الثامنة والسبعين: ٨٧٠/٢ و٥٨٥-٥٨٦.

١. قولُ ابن أبي صُفْرة[١] (ت ٨٢هـ أو ٨٣هـ): ((**الكافرُ إذا ماتَ سَاعَةَ كُفْره يجبُ عليه التخليدُ في النارِ؛ لأنّه انْضَافَ إلى كفرِهِ اعتقادُهُ أنّهُ يكونُ كافرًا طُوْلَ حياتِه**))[٢].

٢. قولُ ابن إسحاق (ت ١٥١هـ): ((**وَانْضَافَ إليهم رجالٌ مِنْ الأوسِ والخزرجِ**))[٣].

٣. ومِنْ المعاصرين قولُ الأديبِ إحسان عباس: ((**وانضافَ إلى هذا ما قالَهُ ابن حوقلٍ**))[٤].

وخالفَ الدكتور سلطانُ أبو علي (عضو مجمع القاهرة) الدكتور محمد رجب الوزير ورفض تجويزَ صياغةِ (انْفَعَلَ) من (فَعَلَ) اللازمِ، وذلك من ناحيةِ الذوقِ اللغويّ فإنَّه غير شائعٍ قَولُنَا: (انْفَسَدَ)، وإنْ سَلَّمْنَا بجوازِهِ من ناحيةِ القياسِ، فلا يمكنُ قبُولَ هذا القياسِ من جهةِ التذوقِ ولا يجوزُ التوسعُ فيه ليشمل كلماتٍ أُخرى[٥].

وأيَّدَ عددٌ مِنْ أعضاء مجمع القاهرة، الدكتور محمد رجب الوزير ونَذْكُرُ منهم[٦]:

١. الدكتور كمال بشر (نائب رئيس المجمع)، واحْتَجَّ لرأيهِ بشيوعِ هذه الصيغة في الاستعمالِ اللغوي المعاصِر، ورأى أنَّ هذا الموضوع يَخُصُّ اللغةَ العربية مِن جهةِ استعمالِها، وإنَّه قد شاعَ كثيراً استعمالُ هذه الصيغةِ، وهو ما يجعلنا مطمئنين لتجويز هذه الصيغة.

---

[١] أبو سعيد المُهَلَّب بنُ أبي صُفْرة ظالم بن سراق بن صُبْح بن كندي بن عمرو الأزدي العَتكي البصري قائدًا في جيش المسلمين ، ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٨٣/٤-٣٨٥.

[٢] شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٢٤/٥.

[٣] الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ٣٠٥/٤.

[٤] العرب في صقلية: ٨٨.

[٥] ينظر: محاضر جلسات الدورة الثامنة والسبعين: ٨٨٨/٢.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٨٨٦/٢-٨٨٩.

٢. الدكتور محمود الربيعي (عضو مجمع القاهرة)، والذي أيَّدَ الدكتورُ كمال بشر، وأضافَ حِجَّةً أخرى وهو ما سماه (روح الإبداع)، فالمجوِّزون لهذا الموضوعِ هم أقربُ إلى روح الإبداع مِن أولئك المخطئينَ البعيدينَ عن روحِ الإبداعِ اللغوي.

٣. الدكتور صلاح فضل (عضو مجمع القاهرة) أيَّدَ الموضوعَ، ولكنَّهُ اشترطَ تقييدَهُ بكثرةِ الاستعمال؛ لأنّ تركَهَا مطلقةٌ سَيُنِتجُ لنا كلماتٍ غيرَ مقبولةٍ لغوياً وغيرَ مستعملةٍ أصلًا، وهو ما لا نُرِيدُه أنْ يحصَلَ.

٤. الدكتور هيثمُ الخياط (عضو مجمع القاهرة): جَوَّز المسالةَ واحتجَ بأَنَّ القياس يقبلُهَا ولا يأباها، ثم استشهد بقول ابن جني المشهور؛ ما قيس على كلامِ العربِ فإنَّهُ منِ كلامِ العربِ.

واتخذَ مجلسُ المجمعِ قراره بالموافقةِ على قرارِ لجنة الأصول والذي ينصُ على الآتي: ((**ترى اللجنةُ إجازة صوغِ (انْفَعَلَ) مِنْ (فَعَلَ) اللازم في مثل انْضَافَ الشيء إليه، وانفسدَ الأمر عليه وما جرى مجراها مما يقبلهُ الذوق اللغوي ويُحتاجُ إليه في الاستعمال تيسيرًا وتوسعًا في اللغةِ**))[1].

إنَّ حجة الدكتور هيثم الخياط بأن القياسَ يقبل (انْفَعَلَ) حجةٌ صحيحةٌ من جهة، ومن جهةٍ أخرى ليستْ كذلك، لأنَّ مسألة قياسُ (انْفَعَلَ) من (فَعَلَ) اللازمِ كانتْ محلَّ خلافِ بين علماءِ اللغةِ، فجوزَهَا ابن عصفور الأشبيلي، في حين رفضَ الحريري ذلك، وقد علل مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) هذه المسألة وقال بجواز القياس في (انْفَسَدَ) إلَّا أنَّهُ

[1] محاضر جلسات الدورة الثامنة والسبعين: ٢ / ٨٨٦، و٨٩٠، صدر القرار في الجلسة الخامسة والعشرين من جلسات مجلس المجمع في دورته الثامنة والسبعين (٥ مارس ٢٠١٢).

لم يُسْمَعْ عن العربِ، فقال: ((**ولم يُسْمَعْ عنهم (انْفَسَدَ) في مطاوع فَسَدَ؛ وإلَّا فالقياسُ لا يأباها**))[١].

وأمَّا اعتراضُ الدكتورِ سلطان أبي علي فإنَّهُ اعتراضٌ صحيحٌ إذ لابُدَّ مِنْ مراعاةِ الذوقِ اللغوي وعدمِ التضحية بهِ، فهو أصل مِنْ أصول العربية، ومُعْتَمَدُ النحاةِ في كثيرٍ مِنْ مسائل النحو والتصريف، وقد أكَّدَ ابن جني (ت٣٩٢هـ) أهميته، وأطلق عليه اسم (الحسّ اللغويّ)، ورَبَطَهُ بعملِ النحاةِ الحذَّاقِ في تعليلِ المسائلِ، وضربَ لَهُ مثالَ الثَّقلِ والخفةِ في الألفاظ، والتي تُسَبِبُ أثرًا في النفسِ إذا كان ثقيلًا فتستثقله، ويَقِلُّ استعمالُهُ لغويًا أو ينعدمُ ومن أمثلتهِ قولُ ابن جني: ((**وكذلك قلبُ الياءِ في مُوسِر، ومُوقِن واوًا، ولا توقفَ في ثقلِ الياء الساكنة بعد ضمة؛ لأنَّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد كسرة وهذا كما تراه أمر يدعو الحِسُّ إليه ويَحْدُو طلَبَ الاستخفافِ عليه**))[٢].

وبعدها يشيرُ ابن جنيّ إلى مسألة تركِ العربِ لكثيرٍ مما هو جائزٌ في القياسِ، وعَزَاهُ إلى استثقالِ العربِ له لِثُقْلِهِ على أنفسِهم وبعدِهِ عن حِسِّهِم، وإلى أسباب أخرى لَم يُسمِّها فقال: ((**فمِن ذلك إهمال ما أُهملَ وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله... وأمَّا إهمال ما أهملَ مما تتحملُهُ قِسمَةُ التركيبِ في بعضِ الأصول المتصورةِ، أو المستعملةِ فأكثر المتروكِ للاستثقالِ، وبقيته مُلحقةٌ به**))[٣].

إنّ استثقالَ الألفاظ والنفورَ عنها أو استحسانَهَا وقبولَهَا لا يكونُ في حُسْن جَرسها وتناسب أصواتِها وحسب، بل يكونُ ذلك أيضا في خروجِها عن الذوق اللغوي العربي الأصِل، وهو أمر يَقعُ مِنْ المرءِ في فؤادِهِ، ولم يكنْ علماءُ العربية القدماء بغفلةٍ عن هذا

---

[١] تاج العروس، مادة (فسد): ٤٩٦/٨.

[٢] الخصائص: ٤٩/١.

[٣] المصدر نفسه: ٥١/١-٥٤.

الأمر، وقد بين عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) هذا الأمر، وتحدَّثَ عن صيغة المطاوعة (انْفَعَلَ) من الفعل اللازم (فَعَلَ)، وأكد عدمِ قبولِ الذوق اللغوي لِما ينتج عنها من ألفاظ عامية وصفها بالسخيفة، وخصَّ (انْفَسَدَ) وهي الكلمةُ التي اعترض عليها الدكتور سلطان أبو علي، فقال الجرجاني ((**فإذا رأيتَ البصير بجواهر الكلام يستحسنُ شعرًا أو يستجيدُ نثرًا ثم يجعلُ الثناءَ عليه من حيث اللفظ فيقول حلوٌ رشيق... فاعلم أنَّهُ ليس يُنْبِئُكَ عن أحوالٍ ترجعُ إلى أجراس الحروف وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمرٍ يقع من المرءِ في فؤادِه**))[١].

وقال الجرجاني أيضًا: ((**وأمَّا رجوعُ الاستحسانِ إلى اللفظ من غير شركٍ في المعنى... هو أن تكونَ اللفظةَ مما يتعارفهُ الناسُ في استعمالهم ويتداولونَهُ في زمانهم ولا يكونُ وحشيًا غريبًا أو عاميًا سخيفًا، سخفه بإزالته عن موضوع اللغة... كقول العامة: أشْغَلتَ و انْفَسَدَ**))[٢].

وعليه فإنَّ الباحث يرى أنَّ مجمع القاهرة قد أخطأ في تجويز مجيء (انْفَعَل) من (فَعَلَ) اللازم؛ لأنَّ تجويزه سيأتي بكلماتٍ يمجها الذوق اللغوي السليم، وإنَّ قرار المجمع ما هو إلَّا حجة لتجويز الكلام العامي الشائع، الذي يتصرف كثيرًا في صيغة (انْفَعَل)، فيأتي بها من الفعل اللازم والمتعدي على السواء، و لا يميز بينهما، فيخرجها عن وضعها السليم، من أمثلة الكلمات العامية المتداولة في العراق: انْلَعَبَ أخاك، انْحَصَلَ له، انكفَرَ به، انْوَصَلَ له، انْعَثَرَ به.

---

[١] كتاب أسرار البلاغة: ٥-٦.

[٢] المصدر نفسه: ٦.

ثالثاً – التأنيث:

١. تأنيث الصفة في الألقاب الوظائف:

إنَّ التأنيث بابٌ واسعٌ من أبواب العربيةِ ولَعلَّهُ أكثرُهَا تعقيدًا؛ وذلك لأنَّك قد تجدُ صفةً مؤنثةً يُوصفُ بها المؤنثُ والمذكرُ على حَدٍّ سواء، مثل: رجلٌ علَّامَة، وامرأةٌ علَّامَة، ورَجلٌ نَسَّابة، وامرأةٌ نَسَّابة، وذلك إذا أُريدَ المبالغةُ في الوصفِ، وهو مستعملٌ كثير، وقد تجدُ العكس من ذلك، فَقَد يَجتمعُ المذكر والمؤنث في صفة المذكر، مثل: رجلٌ خَصْم، وامرأة خَصْم، ورجل عَدْل، وامرأة عَدْل، وهو كثيرٌ أيضا[١] .

كانَ التذكيرُ والتأنيثُ في الصفاتِ وألقاب الوظائفِ مَحَلَّ إشكالٍ ولاسيما إذا وُصِفَ به المؤنث، أ تُؤنثُ الصفةُ أم تُذَكّرُ؟ فذَهَبَ عددٌ من النقادِ اللغويينَ إلى وجوبِ تأنيثِها، وذهبَ عددٌ منهم إلى جواز التذكير والتأنيث، وقد دُرِسَتْ هذه المسألة في أَروقةِ مجمع القاهرة كثيرًا، وكانَتِ المرةُ الأولى بعدَ أَنْ قَدَّم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثًا إلى لجنةِ الأصول رأى فيه جوازَ تذكيرِهَا إذا وُصِفَتِ المرأةُ بها، فتقول: فلانةُ عضوٌ في مجلس كذا، وقد احتجّ لِرأيه بما يأتي[٢]:

١. إنَّ مسألة إطلاق كلمة للمذكر والمؤنث باللفظ نفسه لا تقتصر على اللغة العربية وحدها، إنَّه كذلك في عددٍ من اللغات الأُخرى، من ذلك الإنجليزية فهي لا تكادُ تُفَرّقُ بينَ المذكر والمؤنث.

---

[١] ينظر: الخصائص: ٢/٢٠١-٢٠٢.

[٢] المؤنث كالمذكر في المناصب والأعمال رأي قديم من جديد (بحث) الأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان تقدَّم به إلى لجنة الأصول، ودرسَتهُ في الدورتين الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين، عامي(١٩٧٧، ١٩٧٨)، ينظر: في أصول اللغة: ٣/٧٣-٨٣، ٧٧.

٢. إنّ الاستعمالَ الغالب للأسماء الجامدة إذا وُصِفَ بها المؤنث، ألَّا تلحقَهَا علامةُ التأنيث، ولكنَّها قد تُؤَنَّثُ، ومن أمثلة ذلك كلمةُ (إمام) فهو اسم جامدٌ، وإذا وَصَفْتَ به المؤنث قُلْتَ: هذهِ إمام من غير تاء، ويجوز أنْ تلحقَهُ التاء فتقول: امرأةٌ إمامَةٌ بالتاء، ومثله (أستاذ، عضو) وغيرها الكثير، والذي جوَّز ذلك أنّ هذه الأسماء الجامدة قد استعمِلَت استعمال الصفة، وقال بذلك ابن جني. فعندَهُ أنَّ الأسماء الجامدة يجوز تأنيثها إذا وُضِعَتْ موضِعَ الصفةِ، لأنَّها انتقلَتْ من الاسمية إلى الوصفية. وقد جَوَّزَ الوصفَ بالأسماء الجامدةِ قياسًا على جوازِ الوصفِ بالمصدرِ[١].

٣. إنَّ منهجَ العربِ قديمًا تذكيرُ الصفةِ التي تدلُّ على الوظائفِ، إذا وُصِفَت بها المرأة، مثل: الوصيُّ والوكيلُ والشاهدُ والمؤَذِّنُ وغيرها، ونقلَ الفيومي (ت٧٧٠هـ) قولَ ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ما يؤكدُ ذلك عنهم فقال: ((**تَقُولُ العَرَب عَامِلُنَا امْرَأَةٌ وَأَمِيرُنَا امْرَأَةٌ وَفُلَانَةُ وَصِيُّ فُلَانٍ وَفُلَانَةُ وَكِيلُ فُلَانٍ قَالَ وَإِنَّمَا ذُكِّرَ لِأَنَّهُ إنَّما يَكُونُ فِي الرِّجَالِ أكثر مِمَّا يَكُونُ فِي النِّسَاءِ... وَلَيْسَ بِخَطَإٍ أَنْ تَقُولَ وَصِيَّةٌ وَوَكِيلَةٌ بِالتَّأْنِيثِ لِأَنَّهَا صِفَةُ الْمَرْأَةِ إذا كَانَ لَهَا فِيهِ حَظٌّ**))[٢].

وأصدرَتْ لَجنةُ الأصول قرارًا يُجَوِّزُ وصفَ المؤنث بالتذكير في ألقاب الوظائفِ والمناصبِ، ونصَّ القرار: ((**يجوزُ في ألقاب المناصبِ والأعمالِ اسمًا كان أو صفةً أنْ يوصفَ المؤنث بالتذكير بشرط ذكر الموصوف منعًا لِّلبَسِ، فيقال: فلانةُ أُستاذٌ، أو عضوٌ، أو رئيسٌ، أو مديرٌ، استنادًا إلى ما نقلُهُ ابن السكيتِ عن العربِ، وما أوردَه من أمثلة**))[٣].

---

[١] ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٦١-٦٢.

[٢] المصباح المنير، مادة (أم): ١/ ٣٢.

[٣] في أصول اللغة: ٣/٧٧.

وخالفه الأستاذ عباس حسن (عضو مجمع القاهرة)، ورأى أنَّ في تجويز هذه المسألة هَدمًا لقواعدِ النحو المعروفة، والتي توجب مطابقة النعتِ للمنعوت[١].

وخالفه الدكتور عبد الكريم خليفة (عضو مجمع القاهرة) ورأى وجوبَ التأنيث في مثلِ هذه المسألة؛ لأنَّ الدِّقة في التعبير تقتضي بتأنيثَ ألقاب الوظائفِ إذا وصِفتْ بها المرأة، وذكر التاء في الصفة المؤنثة أكثر دقةً مِن حذفِهَا[٢].

وأَخذ مجمع القاهرة باعتراض الأستاذ عباس حسن، وأصدر قرارًا يوجبُ فيه تأنيث ألقاب الوظائف إذا وصِفَتْ بها المرأة، وينصُ القرارُ على ما يأتي: ((**لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال – اسمًا كان أو صفة – أنْ يوصفَ المؤنث بالتذكير، فلا يُقالُ: فلانةُ أستاذٌ أو عضوٌ، أو رئيسٌ أو مديرٌ**))[٣].

إنَّ هذا القرارَ جاء مُخَالفًا لقرارٍ لجنة الأصول، الذي يُجَوّزُ تذكيرَ المؤنث في ألقاب الوظائفِ، فما كان لها ما أرادَت، وبعدَ أكثر من عشرينَ سنةً، عادَ الدكتور إبراهيم عبد المجيد ضوَّة (عضو مجمع القاهرة) مُحَاوِلًا إقناعُ المجمع بتبني القرار القديم لِلجَنةِ الأصول والذي رفضه المجمع مِنْ قَبل، فقدَّم بحثًا إلى لجنةِ الأصول جَوَّزَ فيه تذكيرَ ألقابِ الوظائفِ إذا وُصِفَتْ بها المرأة، وَقدَّمَ لرأيه حُجَجًا وهي كما يأتي[٤]:

---

[١] ينظر: في أصول اللغة: ٧٨/٣.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٧٨/٣.

[٣] صدر في الجلسة السابعة من جلسات مؤتمر المجمع في دورتهِ الرابعة والأربعين في ١٩٧٨/٣/٢١، ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ١٢٨.

[٤] جواز التأنيث والتذكير في ألقاب الوظائف (بحث) تقدَّم به الدكتور إبراهيم ضوَّة إلى لجنة الأصول في جلستها السابعة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤، ينظر: في أصول اللغة: ٩١/٥- ٩٥ و٢٧، .

١. كانتْ طريقة العرب قديمًا هي تذكيرُ ألقاب الوظائفِ إذا وُصِفَتْ بها المرأة، ويَجُوز تأنيثها أيضًا، فقد استعملوا كلا الأسلوبين.

٢. إنَّ عددًا من أئمةِ اللغة جوَّزوا التذكيرَ والتأنيثَ في الكلمات التي تَدُلُّ على ألقاب الوظائفِ، وذلك لما هو عليه منهجُ العرب في ذلك، وبينهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) فعنده أنّ الأفصحَ تَذْكيرُ الألفاظ التي يشيعُ مَجيئها للمذكر إذا وُصِفَتْ بها المؤنثة، ويجوزُ تأنيثها أيضًا، مثلُ: فلانةُ وصيُّ فلانٍ، فَذَكَّرَ (وَصي) ويجوز تأنيثها فنقول: فلانةُ وصيةُ فلانٍ، وعلى هذا الرأي أبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ايضًا[١].

٣. ومن المحدثينَ جوَّزَ الدكتور أحمد مختار عمر تذكير الصفة مع المؤنث، وتأنيثها، فالأسلوبانِ مستعملانِ كلاهما[٢].

٤. إنَّ الاستعمالَ المعاصرَ يأخذُ بالأسلوبين كليهما، ومن أمثلة ذلك عِندَ المعاصرينَ قولهم في تذكيرِ الصفة:

– فريال أحمد إبراهيم وكيلُ وزارةِ الصحةِ.

– السيدة رندى بري رئيس الجمعية اللبنانية.

ومن أمثلة التأنيث قولهم:

– السفيرة نائلةُ جبر مساعدة وزيرِ الصحةِ.

– نجلاء ذكري المُحَرِّرةُ الاقتصادية.

---

[١] ينظر: المذكر والمؤنث الفراء: ٥٥، والمذكر والمؤنث للأنباري: ١٤١/١-١٤٣.

[٢] ينظر: العربية الصحيحة: ١٩٣.

وقد حصلَ سِجَالٌ كبيرٌ بين أعضاء المجمعِ، وانقسموا بين مُؤيدٍ ومعارضٍ عندَ مناقشةِ الموضوع في أروقة المجمع وفي عدةِ دوراتِ لَهُ، وسَنُوجِزُ تلك الخلافات بذكر بعضٍ منها[١]:

وأكبرُ معارضةٍ للدكتور إبراهيم ضَوَّة كانتْ في الدورةِ الواحدةِ والسبعينَ فخالفَهُ أكثر أعضاء المجمع ومنهم:

١. الدكتور فاروق شوشة (عضو مجمع القاهرة) رأى أنَّ اللجنة إنَّما تريدُ الرجوعَ بنا إلى الوراء، بعد أنْ أصدرَ المجمعُ قرارَهُ السابقَ الذي يُبْعِدُ التُّهمةَ التي تقولُ بأنَّ اللغة العربية هي لُغَةٌ ذكوريةٌ، والصحيح أنْ نتعاملَ مع المرأةِ كما نتعاملُ مع الرجلِ بوضع علامةٍ خاصةٍ بها، ونُمَيِّزُهَا من الرجل، وفي هذا تيسيرٌ في اللغة، ومسايرةٌ للمنطق[٢].

٢. وخالفَهُ الدكتور عبد الحافظ حلمي (عضو مجمع القاهرة) ورأى أنَّ هذا يتنافى مع الذوق اللغوي، وليس مع قواعدها فقط[٣].

٣. وخالفه الدكتور محمود مكي (عضو مجمع القاهرة) ورأى أنَّ تذكير صفة المؤنث فيه تَغليبٌ للمفهومِ الذكوري[٤].

وقد خَفَّتْ حِدَّةُ الخلافاتِ بين أعضاء المجمع في الدورة الثانية والسبعين ولاقى الموضوع استجابة من أعضاء المجمع وسنوجز الآراء كما يأتي:

١. خالفَهُ الدكتور محمود مكي، وأصَرَّ البقاءَ على رأيه في الدورة الماضية، ورأى وجوب التأنيث، إذا أردنا الحِفَاظَ على مكانةِ المرأةِ في اللغةِ، وهو ما موجودٌ فعلًا، إذ إنَّ

---

[١] ينظر: في أصول اللغة: ٥/٧٢-٧٣.
[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٥/٧٢.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٥/٧٢.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٥/٧٢.

العربيةَ قد أولَتِ المرأةَ عنايةً كبيرةً فخصصت لها ما يُعبِّرُ عَنْ التأنيث كتاء التأنيث ونون النسوة وغيرهما، وإنَّ تجويزَ التذكيرِ والتأنيثِ يوقِعُنَا بلبسٍ محققٍ في الأسماء التي يجوز فيها أن تكونَ للرجلِ والمرأةِ والتي تَشِيعُ كثيرًا بين المعاصرينَ مثل: حِكْمَت وشَوْكَت وإحسانُ، كقولنا: إحسان أصبح وزيرًا، فهنا لا نعرفُ جنسَ المقصود، أ ذكرًا هو أم أنثى[١]؟

٢. و وافقه الدكتور صلاح فضل، ورأى صحة جواز التذكير والتأنيث في ألفاظ الوظائف بالنسبة للمرأة، وحسنًا فعلَ الدكتور إبراهيم ضوَّة مستشهدًا بأمثلة من الحياة الاجتماعية المعاصرة، فمن حقنا الاعتداد بالحياة اللغوية المعاصرة، والأخذُ بها مع القاعدة اللغوية القديمة[٢].

٣. وأيّدَهُ الدكتور كمال بشر أيضًا، ورأى أنَّ العرب قديمًا قد ذَكَّروا مثلَ هذه الألقاب إذا كانت للمرأة؛ لأن مثلَ هذه الوظائف لم تكنْ موجودةً قديمًا والسبب بالأصل يعود إلى قضية اجتماعية، وحديثًا بعد أن شَغَلَتِ المرأة كثيرًا من المناصب كأخيها الرجل، صارت الناس تُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ هذه الألقاب، ولا يوجدُ ما يمنعُ من ذلك في اللغةِ، كما أنَّ الوصف به إشارة إلى مقام المرأةِ لا المرأةِ نفسها[٣].

وردَّ الدكتور تمام حسان (عضو مجمع القاهرة) على الدكتور علي مكي (عضو مجمع القاهرة) الذي قال: إنَّ التذكير والتأنيث يُحْدِثُ لبسًا، بأنَّ القرينة إذا توفرَتْ يَجوزُ

---

[١] ينظر: في أصول اللغة: ١٠٤/٥.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/٥.

Abstract

The field of linguistics witnessed a remarkable development over the other fields. Linguists began to take linguistics perspectives into deep consideration quite early. With the emergence of this field and the establishment of its bases, specific arguments among linguists began over the time until it reached to the modern era, which witnessed a remarkable expansion in what have occurred recently to Arabic language in terms of enriching its phonemic utterances and grammatical structures, especially in the scientific bodies and linguistic academies in the Arab world. Arabic Language Academy in Cairo is case in point, which has turned its attention since its inception (1934) to the current day in the study of the Arabic language and its effects and intellectual, scientific and cultural interaction with other languages. This academy has been working to maintain the unity and integrity of Arabic. Despite the pursuance of the Academy, but there have been debates and arguments among the members of the Academy since 1930s of the last century from the first sessions of the Academy to the present day in the study of linguistic issues and manifestations. However, the diversity and abundance of dissidences have indeed prompted the researcher to study this topic. Thus the thesis has been entitled (The linguistic controversy among the members of the Arabic Language Academy in Cairo from session one of 1934 until the eighty-first session of 2015. This thesis has been divided into a preface which is entitled "Problematic Terminology in the Arabic Language Academy in Cairo" and four chapters: Chapter one is entitled (The dispute among the members of the Arabic Language

Academy in Cairo in morphological issues). It includes an explanation about the types of verbs and morphological structure and feminine form and the possibility of formulating the present participle, and attaché the formula of (Verbalized) of quatrain standard from the past participle (mumaf3uul). The researcher approached gerund, its denotation and conditions, as well as the attribution and the suffixation letter of Ya or omitting it from the internal plural.

As for the chapter two, it is entitled "The Divergence among the members of the Arabic Language Academy in Cairo in terms of grammatical issues". After investigating what really happened among the members of the Academy, especially in the proceedings of the sessions. The disagreement in this chapter includes the study of interrogative wh-question nouns and conjunctions, genitive, adverbials, prepositions.

The chapter three is entitled "The disagreement among the members of the Arabic Language Academy in Cairo in terms the semantic issues." This chapter discusses the concept of words and its sections, and the disappearance of words and their renovation. This chapter is divided into two sections:

The first section includes (the study of argument in the meaning of words).

The second section includes (the study of difference in the significance of methods).

As for the chapter four, it is entitled (The argument among the members of the Arabic Language Academy in Cairo in terms of the

linguistic phenomena). Through following up the studies, research and memoirs the members of the Arabic Language Academy in Cairo and the discussions among them and dialogues within the circles of Arabic Language Academy, especially in the records and proceedings of their sessions, this prompted the researcher to divide this chapter into five sections. The first section is entitled (the argument in the phenomena of derivation).The second section deals with the dispute in the interlingual homophones. The third section approaches the dispute in the Synonymy, and the fourth section studies the dispute over Arabization. This chapter is summed up by the fifth section in terms of the dispute over Antonyms.

Finally, this thesis is concluded by mentioning the most important scientific findings through observing of what occurred over the linguistic debates among the members of the Arabic Language Academy in Cairo through the proceedings of the sessions of the Academy in its various sessions.